



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



بسم الله الرحمن الرحيم

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

سلسلة المسائل الفقهية

٧

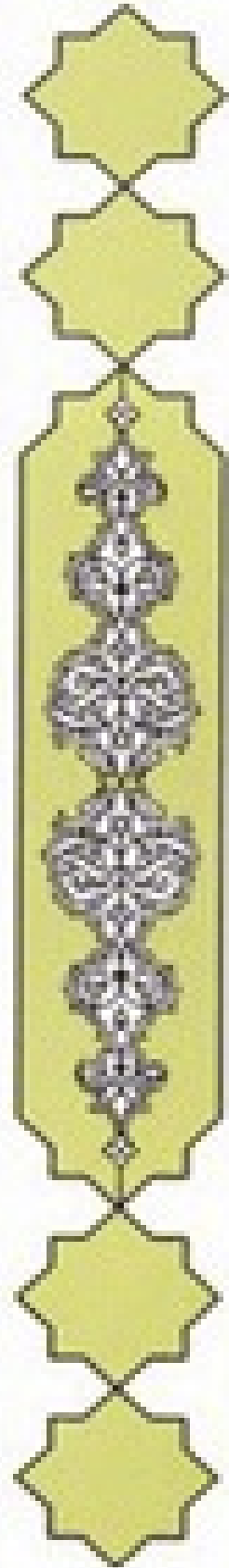
الجمع بين الصلاتين

على ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الفتية المحقق

جعفر السبحاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسله المسائل الفقهيہ

کاتب:

آیت اللہ العظمیٰ جعفر سبحانی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الامام الصادق (عليه السلام)

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٧	سلسله المسائل الفقهييه الجمع بين الصلاتين على ضوء الكتاب و السنه المجلد ٧
٧	اشاره
٧	الجمع بين الصلاتين على ضوء الكتاب و السنه
٩	مقدمه
١١	الجمع بين الصلاتين
١١	اشاره
١٢	١ الجمع بين الصلاتين فى المزدلفه و عرفه
١٤	٢ الجمع بين الصلاتين فى السفر
٢١	٣ الجمع بين الصلاتين فى الحضر لأجل العذر
٢٧	٤ الجمع بين الصلاتين فى الحضر اختياراً
٣٣	التنوع فى الوقت فى فقه السنه
٣٤	من يوافق الإماميه بعض الموافقه
٣٤	من يوافق الإماميه تمام الموافقه من السنه
٣٧	الكتاب و الجمع بين الصلاتين
٥٤	تبريرات لرفض الجمع بين الصلاتين
٥٤	اشاره
٥٧	١. ترك الجمهور العمل بها
٦١	٢. الحديث لا ينص على جمع التقديم و التأخير
٦٤	٣. كان الجمع بين الصلاتين جمعاً صورياً
٦٤	اشاره
٦٧	أدله الشوكانى على أن الجمع كان صورياً
٧٢	٤. كان الجمع لعذر المطر
٧٥	٥. كان الجمع للغيم فى السماء

٧٦	٦. كان الجمع لمرض
٧٩	٧. كان الجمع لأحد الأعداء المبهمة
٨٤	أستله و أجوبه
٨٤	اشاره
٨٤	الأول: الجمع و حديث «حنش»
٨٦	الثاني: الجمع و حديث ليله التعريس
٨٨	الثالث: حديث حبيب بن أبي ثابت لا يحتج به
٩٠	تعريف مركز

سلسله المسائل الفقيهه الجمع بين الصلاتين على ضوء الكتاب و السنه المجلد ٧

اشاره

سرشناسه: سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدیدآور: سلسله المسائل الفقيهه / تالیف جعفر سبحانی.

مشخصات نشر: قم: موسسه الامام صادق (ع)، ۱۴۳۰ق = ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری: ۲۶ ج

فروست: سلسله المسائل الفقيهه؛ ۱.

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع: احکام فقهی

موضوع: فقه تطبیقی

شناسه افزوده: موسسه امام صادق (ع)

ص: ۱

الجمع بين الصلاتين على ضوء الكتاب و السنه

مقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أفضل خلقه و خاتم رسله محمّد و على آله الطيبين الطاهرين الذين هم عيبه علمه و حفظه سننه.

أمّا بعد، فإنّ الإسلام عقيدته و شريعته، فالعقيدته هي الإيمان بالله و رسله و اليوم الآخر، و الشريعته هي الأحكام الإلهيه التي تكفل للبشريه الحياه الفضلى و تحقّق لها السعاده الدنيويه و الأخرويه.

و قد امتازت الشريعته الإسلاميه بالشمول، و وضع الحلول لكافه المشاكل التي تعترى الإنسان في جميع جوانب الحياه قال سبحانه: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا). (١)

ص: ٣

غير أنّ هناك مسائل فرعيه اختلف فيها الفقهاء لاختلافهم فيما أثر عن مبلغ الرسالة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، الأمر الذي أدى إلى اختلاف كلمتهم فيها، وبما أنّ الحقيقة بنت البحث فقد حاولنا في هذه الدراسات المتسلسله أن نطرحها على طاولة البحث، عسى أن تكون وسيله لتوحيد الكلمه و تقريب الخطى في هذا الحقل، فالخلاف فيها ليس خلافاً في جوهر الدين و أصوله حتى يستوجب العدا و البغضاء، و إنّما هو خلاف فيما روى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم)، و هو أمر يسير في مقابل المسائل الكثيره المتفق عليها بين المذاهب الإسلاميه.

و رائدنا في هذا السبيل قوله سبحانه: (وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَ لَا تَفَرَّقُوا وَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً... (١)).

جعفر السبحاني قم مؤسسه الإمام الصادق (عليه السلام) ٣.

ص: ٤

١- . آل عمران: ١٠٣.

اعلم أن للجمع بين الصلاتين صوراً مختلفه:

١. الجمع بين الصلاتين فى المزدلفه و عرفه.

٢. الجمع بين الصلاتين فى السفر.

٣. الجمع بين الصلاتين فى الحضر لأجل الأعذار كالمطر و الوحل.

٤. الجمع بين الصلاتين فى الحضر اختياراً بلا عذر.

فالذى يعدّ من أحكام السفر هو الصورتان الأولىان دون الصورتين الأخيرتين، و قد اتّفقت كلمه الفقهاء على الجمع فى المزدلفه و عرفه و اختلفت فى غيرهما، فها نحن نأخذ كلّ واحده بالبحث مع ذكر الأقوال و المصادر بوجه موجز.

١ الجمع بين الصلاتين في المزدلفه و عرفه

اتفقت كلمه الفقهاء على رجحان الجمع بين الصلاتين في المزدلفه و عرفه من غير خلاف بينهم، قال القرطبي: أجمعوا على أنّ الجمع بين الظهر و العصر في وقت الظهر بعرفه و بين المغرب و العشاء بالمزدلفه أيضاً في وقت العشاء سنّه أيضاً، و إنّما اختلفوا في الجمع في غير هذين المكانين. (١)

و قال ابن قدامه: قال الحسن و ابن سيرين و أصحاب الرأي لا يجوز الجمع إلاّ في يوم عرفه بعرفه و ليله المزدلفه بها. (٢)

أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم)

ص: ٦

١- . بدايه المجتهد: ١/١٧٠، تحت عنوان الفصل الثاني في الجمع.

٢- . المغنى: ٢/١١٢.

مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشره ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حاج، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتيهم برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويعمل مثل عمله إلى أن قال:

حتى أتى عرفه فوجد القبه قد ضربت له بنمره، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادى وخطب الناس إلى أن قال: ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر و لم يصل بينهما شيئاً إلى أن قال: حتى أتى المزدلفه فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين و لم يسبح بينهما شيئاً. (1)

و بما ان المسأله مورد اتفاق بين المسلمين نقتصر على هذا المقدار).

ص: ٧

١- . صحيح مسلم: ٤٢٤/٣٩، باب حجّه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم).

٢ الجمع بين الصلاتين في السفر

ذهب معظم الفقهاء غير الحسن و النخعي و أبي حنيفة و صاحبيه إلى جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، فيجوز عند الجمهور غير هؤلاء، الجمع بين الظهر و العصر تقديماً في وقت الأولى و تأخيراً في وقت الثانية، و بين المغرب و العشاء تقديماً و تأخيراً أيضاً، فالصلوات التي تجمع هي: الظهر و العصر، المغرب و العشاء في وقت إحداهما، و يسمّى الجمع في وقت الصلوات الأولى جمع التقديم، و الجمع في وقت الصلوات الثانية جمع التأخير. و قد ذكر الشوكاني الأقوال بالنحو التالي:

١. ذهب إلى جواز الجمع في السفر مطلقاً تقديماً و تأخيراً، كثير من الصحابه و التابعين، و من الفقهاء:

الثوري و الشافعي و أحمد و إسحاق و الشهبي.

ص: ٨

٢. و قال قوم: لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفه و مزدلفه. و هو قول الحسن و النخعي و أبي حنيفة و صاحبيه.

٣. و قال الليث: و هو المشهور عن مالك أنّ الجمع يختص بمن جدّ به السير.

٤. و قال ابن حبيب: يختص بالسائر.

٥. و قال الأوزاعي: إنّ الجمع في السفر يختص بمن له عذر.

٦. و قال أحمد: و اختاره ابن حزم، و هو مروى عن مالك أنّه يجوز جمع التأخير دون التقديم.

هذه هي الأقوال الستة:

فإذا كانت المسألة على وجه الإجمال مورد اتفاق الجمهور إلا من عرف، فلا بدّ من البحث في مقامين:

١. هل الجمع مختصّ بمن جدّ به السير؟ ٢. هل الجواز يختصّ بجمع التأخير و لا يعمّ

التقديم؟ أما المقام الأول فنقول:

إنّ الأخبار الحاكية لفعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على صنفين:

صنف يصرح بأنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) يجمع إذا جدّ به السير أو أعجله السير في السفر.

١. أخرج مسلم عن نافع، عن ابن عمر أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا جدّ به السير جمع بين المغرب و
العشاء. (١)

٢. أخرج مسلم عن سالم، عن أبيه: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدّ به
السير. (٢)

٣. أخرج مسلم عن سالم بن عبد الله أنّ أباه قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أعجله السير في السفر يؤخّر
صلاة المغرب حتّى يجمع بينها وبين صلاة العشاء. (٣)

٤. أخرج مسلم عن أنس، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا عجله.

ص: ١٠

-
- ١- . صحيح مسلم: ٢/١٥٠ باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.
 - ٢- . صحيح مسلم: ٢/١٥٠ باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.
 - ٣- . صحيح مسلم: ٢/١٥٠ باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.

عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما، و يؤخر المغرب حتى يجمع بينها و بين العشاء حين يغيب الشفق.(١)

و صنف آخر يحكى فعل رسول الله بلا قيد (إذا جدّ به السير).

١. أخرج مسلم عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب.(٢)

٢. أخرج مسلم عن أنس قال: كان النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما.(٣)هـ.

ص: ١١

-
- ١- . صحيح مسلم: ٢/١٥١، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.
 - ٢- . صحيح مسلم: ٢/١٥١، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.
 - ٣- . صحيح مسلم: ٢/١٥١، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر من كتاب الصلاة.

٣. أخرج أبو داود و الترمذى عن معاذ بن جبل: أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) كان فى غزوه تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس آخر الظهر حتّى يجمعها إلى العصر يصلّيها جميعاً، و إذا ارتحل بعد زيف الشمس صلّى الظهر و العصر جميعاً ثمّ سار، و كان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتّى يصلّيها مع العشاء، و كان إذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاًها مع المغرب. (١)

٤. أخرج أحمد فى مسنده عن ابن عباس (رضى الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) كان فى السفر إذا زاغت الشمس فى منزله جمع بين الظهر و العصر قبل أن يركب، فإذا لم تزغ له فى منزله، سار حتّى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر و العصر، و إذا حانت له المغرب فى منزله جمع بينها و بين العشاء، و إذا لم تحن فى منزله ركب حتّى إذا كانت العشاء.

ص: ١٢

١- . سنن أبى داود: ٢/٨ كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، الحديث ١٢٢٠.

نزل فجمع بينهما. (١)

وقال الشوكاني بعد نقله الروايه عن مسند أحمد: ورواه الشافعي في مسنده بنحوه وقال فيه: وإذا سار قبل أن تزول الشمس
آخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر. (٢)

أقول: إن مقتضى القاعده هو حمل المطلق على المقيّد و تقييد الروايات المطلقة بما في المقيده، حتى أن أنس بن مالك نقل
فعل النبي تاره على وجه الإطلاق، و أخرى على وجه التقييد. (٣)

أضف إلى ذلك: أن الروايات الحاكيه لفعل الرسول دليل لئبي لا لسان له، و ما كان هذا شأنه لا ينعقد فيه الإطلاق، لأن الإطلاق
شأن اللفظ، و ليس هناك ٤.

ص: ١٣

-
- ١- . مسند أحمد بن حنبل: ٥/٢٤١ سنن أبي داود: ٢/١٨، كتاب الصلاه، باب الجمع بين الصلاتين، الحديث ١٢٢٠.
 - ٢- . نيل الأوطار: ٣/٢١٣.
 - ٣- . بدايه المجتهد: ١/١٧٣، و في طبعه أخرى محققه: ٢/٣٧٤.

للسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لفظ بل صدر منه عمل، نقله الراوى و لعل عمله كان مقارناً لما جدّ به السير و لم يذكره الراوى لعدم احتمال دخله فى الحكم.

و على ضوء هذا لا يجمع إلا إذا جدّ به السير. و لعلّه إلى هذا يشير ابن رشد: و الجمع إنما نقل فعلاً فقط. (١)

و الذى يمكن أن يدعم القول الآخر (عدم الاشتراط) هو أنّ القيد الوارد فى الروايات (إذا جدّ به السير) من القيود الغالبية التى تفقد المفهوم نظير قوله سبحانه: (وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ) (٢) فان الربيبه محرمة، سواء أ كانت فى حجر الرجل أم لا، لكن الغالب أنّ المرأه إذا تزوّجت اصطحبت ابنتها معها إلى بيت الزوج الثانى. و لأجل ذلك حكموا على حرمة الربيبه مطلقاً، سواء كانت فى حجر الزوج أو لا. ٣.

ص: ١٤

١- . بدايه المجتهد: ١/١٧٣، و فى طبعه أخرى محقّقه: ٢/٣٧٤.

٢- . النساء: ٢٣.

٣ الجمع بين الصلاتين في الحضر لأجل العذر

المشهور هو جواز الجمع بين المغرب والعشاء لعذر خلافاً للحنفيه حيث لم يجوزوا الجمع مطلقاً إلا في الحج بعرفه و المزدلفه.

و أما القائلون بالجمع فقد اختلفوا من وجوه:

الأول: هل يختص الجواز بالمطر، أو يعمّه و غيره؟ الثاني: هل يختص الجواز بالمغرب والعشاء، أو يعمّ الظهر والعصر؟ الثالث: هل يختص الجواز بجمع التقديم أو يعمّ جمع التأخير؟^(١) و إليك نقل كلماتهم في الوجوه الثلاثة.

ص: ١٥

١- . نعم ما ذكرناه هو رءوس الاختلاف، و أما فروعها فكثيره لا حاجه للتعرض إليها.

أما الأول، فالظاهر من الشافعيه هو اختصاص الجواز بالمطر.

قال الشيرازي: يجوز الجمع بين الصلاتين في المطر، و أما الوحل و الريح و الظلمه و المرض فلا يجوز الجمع لأجلها. (١)

و قال ابن رشد: أما الجمع في الحضر لعذر المطر فأجازه الشافعي إلى أن قال: و أما الجمع في الحضر للمريض، فأما مالكا أباحه له إذا خاف أن يغمى عليه أو كان به بطن، و منع ذلك الشافعي. (٢)

و قال في الشرح الكبير: و هل يجوز ذلك وراء المطر لأجل الوحل و الريح الشديده الباردة، أو لمن يصلّي في بيته أو في مسجد طريقه تحت سباط على وجهين. (٣)

و أما الثاني، أي هل يختص الجواز بالمغرب و العشاء.

ص: ١٦

١- . المجموع: ٤/٢٥٨، قسم المتن.

٢- . بدايه المجتهد: ١٧٣/١٧٤١، في موضعين.

٣- . المغنى: ٢/١١٨، قسم الذيل.

أو يعمّ الظهرين؟ فقال ابن رشد: و أما الجمع في الحضر لعذر المطر فأجازه الشافعي ليلاً كان أو نهاراً، و منعه مالك في النهار و أجازه في الليل. (١)

و قال النووي: قال الشافعي و الأصحاب يجوز الجمع بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء في المطر، و حكى إمام الحرمين قولاً إنّه يجوز بين المغرب و العشاء في وقت المغرب و لا يجوز بين الظهر و العصر، و هو مذهب مالك، و قال المزني: لا يجوز مطلقاً. و المذهب الأوّل هو المعروف من نصوص الشافعي قديماً و جديداً. (٢)

و أما الثالث، أي اختصاص الجواز بجمع التقديم دون جمع التأخير.

فقال الشيرازي: يجوز الجمع بين الصلاتين في المطر.

ص: ١٧

١- . بدايه المجتهد: ١/١٧٣.

٢- . المجموع: ٤/٢٦٠.

فى الوقت الأولة منهما، و هل يجوز أن يجمعهما فى وقت الثانية؟ فى قولان:

قال [الشافعى] فى «الإملاء»: يجوز، لأنه عذر يجوز الجمع به فى وقت الأولى فجاز الجمع فى وقت الثانية كالجمع فى السفر.

و قال فى «الأتم»: لا يجوز، لأنه إذا أخر ربما انقطع المطر فجمع من غير عذر. (١)

هذا إجمال الأقوال فى النقاط الثلاث، و لهم اختلافات فى مواضع أخر لا حاجة لذكرها.

إذا عرفت ذلك، فالمهم هو وجود الدليل على جواز الجمع فى الحضر لعذر.

و قد استدلوا بحديثين:

١. ما دلّ على جواز الجمع فى الحضر على وجه الإطلاق حيث حملوه على صوره المطر أو صوره ٨.

ص: ١٨

١- .المجموع: ٢٥٨/٤.

أخرج البخارى عن ابن عباس) (رضى الله عنه) أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، المغرب والعشاء. (1)

قال ابن رشد: و أمّا الجمع فى الحضر لغير عذر، فإن مالكا و أكثر الفقهاء لا يجيزونه و أجاز ذلك جماعه من أهل الظاهر و أشهب من أصحاب مالك، و سبب اختلافهم فى مفهوم حديث ابن عباس، فمنهم من تأوّل على أنه كان فى مطر كما قال مالك، و منهم من أخذ بعمومه مطلقاً.

٢. ما رواه ابن عباس) (رضى الله عنه) أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء بالمدينة من غير خوف و لا سفر و لا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد بذلك، ع.

ص: ١٩

١- . ستوافيك مصادر هذه الروايات فى الصورة الرابعه من صور الجمع.

قال: أراد أن لا يخرج أُمَّته. (١)

فظاهر الحديث يعطى أنّ الجمع فى المطر كان أمراً مسلماً، و لذلك حاول ابن عباس أن يبيّن بأنّ هذا الجمع لم يكن لغايه المطر أو سائر الاعذار، بل عفواً لغايه عدم إحراج أُمَّته.

فلو جاز الجمع فى الحضر لأجل العذر يكون الجمع فى السفر اختياراً من أحكام السفر، لأنّ المسافر يجمع فيه بين الصلاتين بلا عذر و أمّا الحاضر فإنّما يجمع لعذر أو غيره. و أمّا إذا قلنا بالجواز فى الحضر اختياراً كما سيوافيك فلا يكون الجمع بين الصلاتين من أحكام السفر.

إلى هنا تم الكلام فى الصوره الثالثه، بقى الكلام فى الصوره الرابعه.ع.

ص: ٢٠

١- . ستوافيك مصادر هذه الروايات فى الصوره الرابعه من صور الجمع.

٤ الجمع بين الصلاتين في الحضر اختياراً

اتفقت الإمامية على أنه يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر اختياراً وإن كان التفريق أفضل.

يقول الشيخ الطوسي: يجوز الجمع بين الصلاتين، بين الظهر والعصر وبين المغرب وعشاء الآخرة، في السفر والحضر وعلى كل حال، ولا فرق بين أن يجمع بينهما في وقت الأوله منهما أو وقت الثانية، لأنّ الوقت مشترك بعد الزوال و بعد المغرب على ما بيناه. (١)

إنّ الجمع بين الصلاتين على مذهب الإمامية ليس

ص: ٢١

١- . الخلاف: ١/٥٨٨، المسألة ٣٥١ و سيوافيك ما بينه في أوقات الصلوات.

بمعنى إتيان الصلاة في غير وقتها الشرعى، بل المراد الإتيان في غير وقت الفضيله، وإليك تفصيل المذهب.

قالت الإماميه تبعاً للنصوص الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) إنه إذا زالت الشمس دخل الوقتان أى وقت الظهر و العصر إلا- أنّ صلاة الظهر يُؤتى بها قبل العصر، و على ذلك فالوقت بين الظهر و الغروب وقت مشترك بين الصلاتين، غير أنّه يختص بمقدار أربع ركعات من الزوال بالظهر و مقدار أربع ركعات من الآخر للعصر و ما بينهما وقت مشترك، فلو صلّى الظهر و العصر فى أى جزء من بين الزوال و الغروب فقد أتى بهما فى وقتهما، و ذلك لأنّ الوقت مشترك بينهما، غير أنّه يختص بالظهر مقدار أربع ركعات من أول الوقت و لا يصحّ فيه العصر و يختص بالعصر بمقدار أربع ركعات من آخر الوقت و لا يصحّ إتيان الظهر فيه.

هذا هو واقع المذهب، و لأجل ذلك فالجامع بين

ص: ٢٢

الصلاتين في غير الوقت المختص به آت بالفريضة في وقتها فصلاته أداء لا قضاء.

و مع ذلك فلكل من الصلاتين وراء وقت الاجزاء وقت فضيله.

فوقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ ظل الشاخص الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثله، و وقت فضيله العصر من المثل إلى المثلين عند المشهور.

و بذلك يعلم وقت المغرب و العشاء، فإذا غربت الشمس دخل الوقتان إلى نصف الليل، و يختص المغرب بأوله بمقدار أدائه و العشاء بآخره كذلك و ما بينهما وقت مشترك، و مع ذلك أنّ لكل من الصلاتين وقت فضيله، فوقت فضيله صلاة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق و هي الحمره المغربيه، و وقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل (1)هـ.

ص: ٢٣

١- . لاحظ العروه الوثقى: ١٧١، فصل في أوقات اليوميه.

و أكثر من يستغرب جمع الشيعة الإماميه بين الصلاتين لأجل أنه يتصور أنّ الجامع يصلّى إحدى الصلاتين في غير وقتها، و لكنّه غرب عن باله أنّه يأتي بالصلاه في غير وقت الفضيله و لكنّه يأتي بها في وقت الإجزاء، و لا غرو أن يكون للصلاه أوقاتاً ثلاثه.

أ. وقت الاختصاص كما في أربع ركعات من أوّل الوقت و آخره، أو ثلاث ركعات بعد المغرب و أربع ركعات قبل نصف الليل.

ب. وقت الفضيله، و قد عرفت تفصيله في الظهرين و العشاءين.

ج. وقت الإجزاء، و هو مطلق ما بين الحدّين إلّا- ما يختصّ بإحدى الصلاتين، فيكون وقت الإجزاء أعمّ من وقت الفضيله و خارجه.

و قد تضافرت الروايات عن أئمّه أهل البيت أنّه إذا زالت الشمس دخل الوقتان إلّا أنّ هذه قبل هذه.

ص: ٢٤

روى الصدوق بإسناده عن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان:

الظهر و العصر، و إذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب و العشاء الآخرة».(١)

روى الشيخ الطوسى بإسناده عن عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر و العصر؟ فقال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر، إلا أنّ هذه قبل هذه ثم أنت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس».(٢)

و الروايات بهذا المضمون متوافره اقتصرنا على هذا المقدار.

فإذا كانت الصلوات تتمتع بأوقات ثلاثه كما بيناه يتبين أنّ الجمع ليس بأمر مشكل و إنّما يفوت به فضيله ٦.

ص: ٢٥

١- . الفقيه: ١/١٤٠، و أورده أيضاً فى الحديث ١ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.

٢- . التهذيب: ٢/٢٦.

الوقت لا- أصل الوقت، ولأجل ذلك ورد عن أئمة أهل البيت أنّ التفريق أفضل من الجمع، فنذكر في المقام بعض ما يصرح بجواز الجمع تيمناً وتبرّكاً، وإلاّ فالمسألة من ضروريات الفقه الإمامي.

١. روى الصدوق باسناده عن عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء في الحضر من غير عله بأذان واحد وإقامتين». (١)

٢. وروى أيضاً باسناده عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلّى الظهر والعصر في مكان واحد من غير عله ولا سبب، فقال له عمر و كان أجراً القوم عليه: أحدث في الصلاة شيء؟ قال: لا ولكن أردت أن أوسع على أمتي». (٢) ١.

ص: ٢٦

١- . الفقيه: ١/١٨٦ برقم ٨٨٦.

٢- . علل الشرائع: ٣٢١، الباب ١١.

٣. أخرج الكليني بإسناده عن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «صَلَّى رسول الله بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس في جماعه من غير عله، و صَلَّى بهم المغرب و العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير عله في جماعه، و إنما فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) ليتسع الوقت على أُمَّته». (١)

إلى غير ذلك من الروايات المتوفرة التي جمعها الشيخ الحر العاملي في وسائل الشيعة. (٢)

إلى هنا تبين نظريه الشيعة في الجمع بين الصلاتين.

التنوع في الوقت في فقه السنه

و ربما يتصور من لا خبره له أنّ هذا التنوع في الوقت من خصائص الفقه الإمامي، فإنّ تنوع الوقت إلى

ص: ٢٧

١- الكافي: ٣/٢٨٦، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٢٢٠/٢٢٣٤، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت.

أوقات ثلاثه يوجد فى كلا الفقهيين و إن كان بينهما اختلاف فى الكميّه.

قال النووى فى شرح المهذب: فرع: للظهر ثلاثه أوقات: وقت فضيله، و وقت اختيار، و وقت عذر.

فوقت الفضيله أوّله، و وقت الاختيار ما بعد وقت الفضيله، إلى آخر الوقت، و وقت العذر وقت العصر فى حقّ من يجمع بسفر أو مطر.

ثمّ قال: و قال القاضى حسين: لها أربعة أوقات: وقت فضيله، و وقت اختيار، و وقت جواز، و وقت عذر. فوقت الفضيله إذا صار ظل الشىء مثل ربعه، و الاختيار إذا صار مثل نصفه، و الجواز إذا صار ظله مثله و هو آخر الوقت، و العذر وقت العصر لمن جمع بسفر أو مطر. (١).

من يوافق الإماميه بعض الموافقه

كما أنّ هناك من يقول ببعض ما ذهب إليه

ص: ٢٨

١- . المجموع: ٣/٢٧.

الإماميه، نقله النووي و قال: قال عطاء و طاووس: إذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر و ما بعده وقت للظهر و العصر على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس.

فهذا القول يخص صيروره ظل الشيء مثله للظهر، ثم يجعل الباقي مشتركاً بينهما حتى تغرب الشمس، و هو قريب مما ذهب إليه الإماميه.

و قال مالك: إذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر و أول وقت العصر بالاشتراك، فإذا زاد على المثل زياده بينه خرج وقت الظهر. (١)

و هذا القول يجعل قسماً من الوقت أعنى: بعد صيروره الظل مثله إلى زياده الظل عنه زياده بينه وقتاً مشتركاً بين الظهر و العصر.

ثم نقل عنه أيضاً أنّ وقت الظهر يمتد إلى غروب ٤.

ص: ٢٩

الشمس. (١) إلى غير ذلك من الأقوال التي فيها نوع موافقه للفقّه الإمامي.

من يوافق الإماميه تمام الموافقه من السنّه

و الجمع بين الصلاتين اختياراً و إن كان من ضروريات الفقّه الإمامي، و ليست الإماميه متفرده فيه بل وافقهم لفييف من فقهاء السنّه.

قال ابن رشد: و أمّا الجمع في الحضر لغير عذر فإن مالكاً و أكثر الفقهاء لا يجيزونه، و أجاز ذلك جماعه من أهل الظاهر، و أشهب من أصحاب مالك.

و سبب اختلافهم، اختلافهم في مفهوم حديث ابن عباس، فمنهم من تأوله على أنه كان من سفر.

و منهم من أخذ بعمومه مطلقاً، و قد خرّج مسلم زياده في حديثه و هو قوله: من غير خوف و لا سفر و لا

ص: ٣٠

مطر، و بهذا تمسك أهل الظاهر. (١)

قال النووي: فرع في مذاهبهم من الجمع بلا خوف و لا سفر، و لا مطر و لا مرض، مذهبا (الشافعي) و مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد و الجمهور أنه لا يجوز، و حكى ابن المنذر عن طائفة جوازه بلا سبب، قال:

و جوزه ابن سيرين لحاجه أو ما لم يتخذه عادة. (٢)

و على كل تقدير فالمهم هو الدليل لا الأقوال، فإن وافقت الدليل فهو، و إلا فالمرجع هو الدليل.

الكتاب و الجمع بين الصلاتين

قال سبحانه: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا). (٣)

ص: ٣١

١- . بدايه المجتهد: ٢/٣٧٤، الطبعة المحققة.

٢- . المجموع: ٤/٢٦٤.

٣- . الإسراء: ٧٨.

إن الآيه متكفله لبيان أوقات الصلوات الخمسه، فلو قلنا بأن المراد من غسق الليل هو انتصافه، فيكون ما بين الدلوك و غسق الليل أوقاتاً للصلوات الأربع، غير أن الدليل دلّ على خروج وقت الظهرين بغروب الشمس، فيكون ما بين الدلوك و الغروب وقتاً مشتركاً للظهرين كما يكون ما بين الغروب و غسق الليل وقتاً مشتركاً للمغرب و العشاء.

و ربما يفسر الغسق بغروب الشمس، فعندئذ تتكفل الآيه لبيان وقت الظهرين و صلاه الفجر دون المغرب و العشاء، و المعروف هو التفسير الأوّل.

قال الطبرسى: و فى الآيه دلالة على أنّ وقت صلاه الظهر موشع إلى آخر النهار، لأنّ الله سبحانه جعل من دلوك الشمس الذى هو الزوال إلى غسق الليل وقتاً للصلوات الأربع إلاّ انّ الظهر و العصر اشتركا فى الوقت من الزوال إلى الغروب، و المغرب و العشاء الآخره اشتركا

فى الوقت من الغروب إلى الغسق و أفرد صلاة الفجر بالذكر فى قوله: (وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ) فى الآيه بيان وجوب الصلوات الخمس و بيان أوقاتها. (١)

و ما ذكرناه هو الذى نصّ عليه الإمام الباقر (عليه السلام) حيث قال: «قال الله تعالى لنبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ)»، أربع صلوات سمّاهن الله و بينهن و وقتهن، و غسق الليل هو انتصافه، ثم قال تبارك و تعالى: (وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا) فهذه الخامسة». (٢)

و قال الصادق (عليه السلام): «منها صلاتان أول وقتها من زوال الشمس إلا أنّ هذه قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه». (٣) ٧.

ص: ٣٣

١- . مجمع البيان: ٣/٤٣٤.

٢- . نور الثقلين: ٣/٢٠٠، الحديث ٣٧٠.

٣- . نور الثقلين: ٣/٢٠٢، الحديث ٣٧٧.

وقال القرطبي: وقد ذهب قوم إلى أنّ صلاة الظهر يتمادى وقتها من الزوال إلى الغروب، لأنّ الله سبحانه علّق وجوبها على الدلوك وهذا دلوك كلّهُ؛ قاله الأوزاعي و أبو حنيفة في تفصيل، و أشار إليه مالك و الشافعي في حاله الضروره.(1)

وقال الرازي: إن فسرنا الغسق بظهور أول الظلمه و حكاه عن ابن عبّاس و عطاء و النضر بن شمّيل كان الغسق عباره عن أول المغرب، و على هذا التقدير يكون المذكور في الآيه ثلاثه أوقات: وقت الزوال، و وقت أول المغرب، و وقت الفجر.

قال: و هذا يقتضى أن يكون الزوال وقتاً للظهر و العصر فيكون هذا الوقت مشتركاً بين هاتين الصلاتين، و أن يكون أول المغرب وقتاً للمغرب و العشاء فيكون هذا(4).

ص: ٣٤

١- . الجامع لأحكام القرآن: ١/٣٠٤.

الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين، فهذا يقتضى جواز الجمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء مطلقاً، إلا أنه دلّ الدليل على أنّ الجمع فى الحضر من غير عذر لا يجوز، فوجب أن يكون الجمع جائزاً لعذر السفر و عند المطر و غيره. (١)

و ما حقّقه الرازى فى المقام، حقّ ليس وراءه شىء، لكن عدوله عنه، بحجّه «أنّ الجمع فى السفر من غير عذر لا يجوز لوجود الدليل» رجم بالغيب، إذ أى دليل قام على عدم الجواز بلا عذر، فهل الدليل هو الكتاب؟ و الكتاب حسب تحقيقه يدلّ على الجواز، أو السنّه و سيوافيك تضافر النصوص على الجواز، أو الإجماع فليس عدم الجواز موضع إجماع و قد عرفت القول بالجواز أيضاً من أهل السنّه، مضافاً إلى إطباق أئمّه أهل البيت (عليهم السلام) على ٧.

ص: ٣٥

١- التفسير الكبير: ٢٧/٢١.

الجواز^٢ و ليس وراء الكتاب و السنّه و الإجماع حجّه، كما ليس وراء عبادان قريه. (١)

السنّه و الجمع بين الصلاتين فى الحضر اختياراً قد تضافرت الروايات عن الصادق بالحق على جواز الجمع بين الصلاتين فى الحضر اختياراً رواها أصحاب الصحاح و السنن و المسانيد، فلنقدم ما رواه مسلم بالسند و المتن ثم نذكر ما نقله غيره.

١. حدّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال:

صلياً.

ص: ٣٦

١- . و كم للإمام الرازى من مواقف مشرقه فى تحقيق ما هو الحقّ، الذى هو الأحقّ بالاتباع لكنّه عدل عنه لوجه واهيه. لاحظ ما حقّقه حول مسح الرجلين فى تفسير قوله سبحانه: (و امسحوا برءوسكم و أرجلكم إلى الكعبين)، و ما ذكره حول المراد من قوله (و أولى الأمر منكم) فى تفسير قوله تعالى: (أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم) و غيرهما.

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر.

٢. وحدثنا أحمد بن يونس و عون بن سلام جميعاً عن زهير، قال ابن يونس: حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر. قال أبو الزبير: فسألت سعيداً: لم فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس كما سألتني فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته.

٣. وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة و أبو كريب قالوا: حدثنا أبو معاوية و حدثنا أبو كريب و أبو سعيد الأشج و اللفظ لأبي كريب قالوا: حدثنا وكيع كلاهما عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر «في

ص: ٣٧

حديث وكيع» قال: قلت لابن عباس: لِمَ فعل ذلك؟ قال: كى لا يُحرج أُمَّته. و فى حديث أبى معاويه قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أُمَّته.

٤. و حدّثنا أبو بكر بن أبى شيبه، حدّثنا سفيان بن عيينه، عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: صلّيت مع النبى (صلّى الله عليه وآله و سلم) ثمانياً جميعاً و سبعاً جميعاً، قلت: يا أبا الشعثاء أظنه أّخر الظهر و عجل العصر و أّخر المغرب و عجل العشاء، قال: و أنا أظن ذاك. (١)

ما ظنه لو رجع إلى الجمع الصورى كما سيوافيك لا يغنى من الحقّ شيئاً، و سيوافيك الكلام فيه.

٥. حدّثنا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله و سلم) صلّى بالمدينه سبعاً و ثمانياً (٢) الظهر و العصر و المغرب و العشاء..

ص: ٣٨

١- . فعل ذلك رسول الله (صلّى الله عليه وآله و سلم) بالمدينه بقريته الحديث الخامس.

٢- . لف و نشر غير مرتب، و المرتب منه: ثمانياً و سبعاً.

٦. و حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنِ الزَّبِيرِ بْنِ الْخَرِيثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ:

خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمًا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَبَدَتِ النُّجُومُ، وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ قَالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ لَا يَفْتَرُ وَلَا يَتَشَنَّى: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَعَلَّمَنِي بِالسَّنَةِ لَا أُمَّ لَكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: فَحَاكَ فِي صَدْرِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَأَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ، فَصَدَّقَ مَقَالَتَهُ.

٧. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حَدِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعَقِيلِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ؛ ثُمَّ قَالَ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ؛ ثُمَّ قَالَ: الصَّلَاةُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: لَا أُمَّ لَكَ أَتَعَلَّمْنَا بِالصَّلَاةِ وَكُنَّا نَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عَلَى عَهْدِ

ص: ٣٩

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). (١)

هذا ما نقله مسلم في صحيحه، وإليك ما نقله غيره.

٨. أخرج البخاري عن ابن عباس: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صَلَّى بالمدينة سبعاً وثمانياً: الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، فقال أيوب: لعلّه في ليلة مطيره؟ قال: عسى. (٢)

٩. أخرج البخاري عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: صَلَّى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً. (٣)

١٠. أخرج البخاري بإرسال عن ابن عمر وأبيه.

ص: ٤٠

١- . شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١٣/٢١٨٥، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ومع أنّ العنوان خاص بالحضر نقل فيه ثلاث روايات جاء فيها الجمع بين الصلاتين في السفر تركنا نقلها. و لعلّه نقلها في هذا الباب إيعازاً بأنّ كيفية الجمع في الحضر مثلها في السفر كما سيوافيك بيانه.

٢- . صحيح البخاري: ١/١١٠، باب تأخير الظهر إلى العصر من كتاب الصلاة.

٣- . صحيح البخاري: ١/١١٣، باب وقت المغرب من كتاب الصلاة.

أيوب و ابن عباس، صَلَّى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) المغرب و العشاء. (١)

١١. أخرج الترمذى عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء بالمدينة من غير خوف و لا مطر، قال: فقليل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يهجر أمته.

قال الترمذى بعد نقل الحديث: حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه، رواه جابر بن زيد و سعيد بن جبير و عبد الله بن شقيق العقيلي. (٢)

١٢. أخرج الإمام أحمد عن قتاده قال: سمعت جابر ابن زيد، عن ابن عباس قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بينه.

ص: ٤١

١- . صحيح البخارى: ١/١١٣، باب ذكر العشاء و العتمه.

٢- . سنن الترمذى: ١/٣٥٤، رقم الحديث ١٨٧، باب ما جاء فى الجمع فى الحضر. ثم إن محقق الكتاب أشار فى الهامش إلى الوجه الذى روى بها هذا الحديث عن ابن عباس فلاحظ. كما أن للترمذى تفسيراً مرفوضاً بالنسبه إلى هذا الحديث سيوافيك فى محله.

الظهر و العصر، و المغرب و العشاء بالمدينه فى غير خوف و لا مطر، قيل لابن عباس: و ما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد ألا يخرج أُمَّته. (١)

١٣. أخرج الإمام أحمد عن سفيان، قال عمر: و أخبرنى جابر بن زيد أنه سمع ابن عباس يقول:

صليت مع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) ثمانياً جميعاً و سبعاً جميعاً، قلت له: يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر و عجل العصر، و أخر المغرب و عجل العشاء، قال: و أظن ذلك. (٢)

١٤. أخرج الإمام أحمد عن عبد الله بن شقيق، قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس و بدت النجوم و علق الناس ينادونه الصلاه و فى القوم رجل من بنى تميم فجعل يقول: الصلاه الصلاه، فغضب.

ص: ٤٢

١- . مسند أحمد: ١/٢٢٣.

٢- . مسند أحمد: ١/٢٢١ و ما ظنه ان أراد به الجمع الصورى كما سيوافيك فهو ليس بحجّه حتى للظان، و الظن لا- يغنى عن الحق شيئاً.

قال: أتعلمنى بالسنة شهدت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال عبد الله: فوجدت فى نفسى من ذلك شيئاً فلقيت أبا هريره فسألته فوافقته. (١)

١٥. أخرج مالك عن سعيد بن جبير، عن عبد الله ابن عباس أنه قال: صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً فى غير خوف ولا سفر. (٢)

١٦. أخرج أبو داود عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس، قال: صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً فى غير خوف ولا سفر.

قال مالك: أرى ذلك كان فى مطر. (٣)

١٧. أخرج أبو داود عن جابر بن زيد، عن ابنه.

ص: ٤٣

١- . مسند أحمد: ١/٢٥١.

٢- . موطأ مالك: ١/١٤٤، باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر والسفر، الحديث ٤.

٣- . سنن أبى داود: ٢/٦، الحديث ١٢١٠، باب الجمع بين الصلاتين. و سيوافيك الكلام فى تفسير مالك للحديث.

عباس، قال: صَلَّى بنا رسول الله بالمدينة ثمانياً و سبعاً الظهر و العصر، و المغرب و العشاء.

قال أبو داود: و رواه صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس قال: في غير مطر. (١)

١٨. أخرج النسائي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: صَلَّى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) الظهر و العصر جميعاً و المغرب و العشاء جميعاً من غير خوف و لا سفر. (٢)

١٩. أخرج النسائي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) كان يصلي بالمدينة يجمع بين الصلاتين بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء من غير خوف و لا مطر، قيل له: لِمَ؟ قال: لئلا يكون على أُمَّته حرج. (٣)

ص: ٤٤

١- المصدر السابق، الحديث ١٢١٤.

٢- سنن النسائي: ١/٢٩٠، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

٣- سنن النسائي: ١/٢٩٠، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

٢٠. أخرج النسائي عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس قال: صلّيت وراء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثمانياً جميعاً و سبعاً جميعاً. (١)

٢١. أخرج النسائي عن جابر بن زيد، عن ابن عباس أنّه صلّى بالبصره الأولى و العصر ليس بينهما شيء، و المغرب و العشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل، و زعم ابن عباس أنّه صلّى مع رسول الله بالمدينة، الأولى و العصر ثمان سجّادات ليس بينهما شيء. (٢)

٢٢. أخرج الحافظ عبد الرزاق عن داود بن قيس، عن صالح مولى التوأمة أنّه سمع ابن عباس يقول:

جمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الظهر و العصر، و المغرب و العشاء بالمدينة في غير سفر و لا مطر، قال قلت لابن عباس: لمت.

ص: ٤٥

١- . سنن النسائي: ١/٢٩٠، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

٢- . سنن النسائي: ١/٢٨٦، باب الوقت الذي يجمع فيه المقيم و المراد من ثمان سجّادات ثمان ركعات.

تراه فعل ذلك؟ قال: أراه للتوسعه على أُمَّته. (١)

٢٣. أخرج عبد الرزاق عن ابن عباس قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الظهر والعصر، بالمدينة في غير سفر ولا خوف، قال: قلت لابن عباس: ولم تراه فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أحداً من أُمَّته. (٢)

٢٤. أخرج عبد الرزاق عن عمرو بن دينار أنّ أبا الشعثاء أخبره أنّ ابن عباس أخبره، قال: صلّيت وراء رسول الله ثمانياً جميعاً و سبعاً جميعاً بالمدينة، قال ابن جريج، فقلت لأبي الشعثاء: أنى لأظن النبي أخر من الظهر قليلاً و قدّم من العصر قليلاً، قال أبو الشعثاء: و أنا أظن ذلك. (٣)

قلت: ما ظنّه ابن جريج و صدّقه أبو الشعثاء ظن لا يغنى من الحقّ شيئاً، و حاصله: أنّ الجمع كان صورياً ٦.

ص: ٤٦

-
- ١- . مصنف عبد الرزاق: ٥٥٥/٥٥٦٢، الحديث ٤٤٣٤، ٤٤٣٥.
 - ٢- . مصنف عبد الرزاق: ٥٥٥/٥٥٦٢، الحديث ٤٤٣٤، ٤٤٣٥.
 - ٣- . مصنف عبد الرزاق: ٢/٥٥٦، الحديث ٤٤٣٦.

لا- حقيقياً. و سيوافيك ضعف هذا الحمل و أنّ الجمع الصورى يوجب الإِـحراج أكثر من التفريق فإنّ معرفه أواخر الوقت من الصلاه الأولى و أوائله من الصلاه الثانيه أشكل من الجمع.

٢٥. أخرج عبد الرزاق عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن عمر قال: جمع لنا رسول الله مقيماً غير مسافر بين الظهر و العصر فقال رجل لابن عمر: لِمَ ترى النبى فعل ذلك؟ قال: لأن لا يُـحرج أُمَّته إن جمع رجل. (١)

٢٦. أخرج الطحاوى فى «معانى الآثار» بسنده عن جابر بن عبد الله قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء فى المدينه للرخص من غير خوف و لا عله. (٢)

٢٧. أخرج الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله ١.

ص: ٤٧

١- . مصنّف عبد الرزاق: ٢/٥٥٦، الحديث ٤٤٣٧.

٢- . معانى الآثار: ١/١٦١.

الاصفهانى (المتوفى عام ٤٣٠ هـ) عن جابر بن زيد ان ابن عباس جمع بين الظهر و العصر، و زعم انه صلى مع رسول الله بالمدينه
الظهر و العصر. (١)

٢٨. أخرج أبو نعيم عن عمرو بن دينار قال: سمعت أبا الشعثاء يقول: قال ابن عباس (رضى الله عنه):

صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) ثمانى ركعات جميعاً و سبع ركعات جميعاً من غير مرض و لا عله. (٢)

٢٩. أخرج البزار فى مسنده عن أبى هريره قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الصلاتين فى المدينه من غير
خوف. (٣)

٣٠. أخرج الطبرانى فى الأوسط و الكبير بسنده عن عبد الله بن مسعود قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) يعنى
بالمدينه بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء، فليل له فى ذلك، ١.

ص: ٤٨

١- . حليه الأولياء: ٣/٩٠ باب جابر بن زيد.

٢- . حليه الأولياء: ٣/٩٠ باب جابر بن زيد.

٣- . مسند البزار: ١/٢٨٣، الحديث رقم ٤٢١.

فقال: صنعت ذلك لئلا تخرج أمتي. (١).

هذه ثلاثون حديثاً جمعناها من الصحاح و السنن و المسانيد، و بسطنا الكلام فى النقل، ليقف القارئ على أنها أحاديث اعتنى بنقلها حفاظ المحدثين و أكابرهم و لا يمكن لأحد أن يتناكرها أو يرفضها، و هناك روايات مبثوثة فى كتب الحديث أعرضنا عن ذكرها لأجل الاختصار. (٢).

و هذه الأسانيد المتوفرة تنتهى إلى الأشخاص التالية أسماؤهم:

١. عبد الله بن عباس حبر الأمة.

٢. عبد الله بن عمر.

٣. أبو أيوب الأنصارى مضيف النبى (صلى الله عليه و آله و سلم).

٤. أبو هريره الدوسى.

٥. جابر بن عبد الله الأنصارى.

ص: ٤٩

١- . المعجم الكبير: ١٠/٢٤٩، الحديث ١٠٥٢٥.

٢- . لاحظ المعجم الأوسط: ٢/٩٤ و كنز العمال: ٢٥١٨/٢٤٦، برقم ٢٢٧٦٤ و ٢٢٧٦٧ و ٢٢٧٧١، ٢٢٧٧٤، ٢٢٧٧٧، ٢٢٧٧٨.

تبريرات لرفض الجمع بين الصلاتين

اشاره

و الروايات صريحه فى أنّ الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع بالمدينه بين الصلاتين من غير خوف و لا مطر و لا عله، جمع لبيان جواز الجمع و مشروعيته لثلاً- يتوهم متوهم بأنّ التفريق فريضه لما كان (صلى الله عليه و آله و سلم) يستمر على التوقيت و الإتيان فى وقت الفضيله، و لكنّه بعمله أثبت أنّ الجمع جائز و إن كان التوقيت أفضل.

و لما كان مضمون الروايات مخالفاً للمذاهب الفقهيه الرائجه حاول غير واحد من المحدثين و أهل الفتيا إخضاع الروايات على فتوى الأئمه مكان أخذها مقياساً لتمييز الحقّ عن الباطل، فترك كثير منهم العمل بهذه الروايات، غير أنّ لفيماً منهم عملوا بها و أفتوا على ضوئها، ذكر أسماءهم ابن رشد فى «بدايه المجتهد» و النووى فى «المجموع» على ما مرّ، و إليك الأعذار التى التجأ إليها المخالف و هى أوهن من بيت العنكبوت.

١. ترك الجمهور العمل بها

إنّ ممّا يؤخذ على هذه الروايات ترك الجمهور للعمل بها، و هو يوجب سقوط الاستدلال بها.

يقول الترمذى بعد ذكر أحاديث الجمع: و العمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يجمع بين الصلاتين إلاّ فى السفر أو بعرفه. (١)

و قد ردّ عليه غير واحد من المحقّقين.

أ. يقول النووى: هذه الروايات الثابتة فى مسلم كما تراها و للعلماء فيها تأويلات و مذاهب، و قد قال الترمذى فى آخر كتابه: ليس فى كتابى حديث أجمعت الأئمّه على ترك العمل به إلاّ حديث ابن عباس فى الجمع بالمدينه من غير خوف و لا مطر. و

حديث قتل شارب الخمر فى المره الرابعه. (٢)

ص: ٥١

١- . سنن الترمذى: ١/٣٥٤.

٢- . لاحظ العلل: ٢/٣٣١ و ٤/٣٨٤.

و هذا الذى قاله الترمذى فى حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دلّ الإجماع على نسخه، و أمّا حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به بل لهم أقوال، ثم ذكر بعض التأويلات التى نشير إليها. (١)

ب. و قال الشوكانى ردّاً على الترمذى: و لا يخفاك أنّ الحديث صحيح، و ترك الجمهور للعمل به لا يقدر فى صحته و لا يوجب سقوط الاستدلال به، و قد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف و إن كان ظاهر كلام الترمذى أنّه لم يأخذ به و لكن قد أثبت ذلك غيره، و المثبت مقدّم. (٢)

ج. و قال الألوسى: مذهب جماعه من الأئمه جواز الجمع فى الحضر للحاجه لمن لا يتخذ عادة، و هو قول ابن سيرين، و أشهب من أصحاب مالك، و حكاه الخطابى عن القفال الشاشى الكبير من أصحاب الإمام الشافعى، و عنه.

ص: ٥٢

١- . شرح صحيح مسلم للنووى: ٥/٢٢٤.

٢- . نيل الأوطار للشوكانى: ٣/٢١٨ تحت باب جمع المقيم فى مطر أو غيره.

أبى إسحاق المروزي و عن جماعه من أصحاب الحديث، و اختاره ابن المنذر، و يؤيده ظاهر ما صحَّح عن ابن عباس، و رواه مسلم أيضاً، أنه لما قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الظهر و العصر، و المغرب و العشاء بالمدينه فى غير خوف و لا مطر: قيل له: لِمَ فعل ذلك؟ فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أُمَّته.

و هو من الحرج بمعنى المشقه فلم يعلله بمرض و لا غيره.

و يعلم ممّا ذكرنا أنّ قول الترمذى فى آخر كتابه: ليس فى كتابى حديث أجمعت الأُمَّه على ترك العمل به إلاّ حديث ابن عباس فى الجمع بالمدينه من غير خوف و لا مطر و حديث قتل شارب الخمر فى المره الرابعه، ناشئ من عدم التتبع، نعم ما قاله فى الحديث الثانى صحيح فقد صرحوا بأنّه حديث منسوخ دلّ الإجماع على نسخه. (١).

ص: ٥٣

١- . روح المعانى: ١٣٣/١٣٤١٥ فى تفسير الآيه (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ).

د. و بهذه النقود ظهر أنه ليس هناك إعراض عن العمل بهذه الأحاديث، و لعلّ عدم إفتاء الجمهور بمضمون هذه الأحاديث هو كون التوقيت و التفريق أحوط.

لكن هذا الاحتياط يخالف مع احتياط آخر، و هو أنّ التفريق في أعصارنا هذا أدى بكثير من أهل الأشغال إلى ترك الصلاة كما شاهدناه عياناً بخلاف الجمع فإنه أقرب إلى المحافظه على أدائها، و بهذا ينقلب الاحتياط إلى ضده، و يكون الأحوط للفقهاء أن يفتوا العامه بالجمع و أن يسيروا و لا يعسروا (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) (١) (وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (٢) و الدليل على جواز الجمع مطلقاً موجود و الحمد لله سنه صحيحه صريحه كما سمعت بل كتاباً محكماً مبيناً. (٣) ٩.

ص: ٥٤

١- . البقره: ١٨٥.

٢- . الحج: ٧٨.

٣- . مسائل فقهيه للإمام شرف الدين: ٩.

٢. الحديث لا ينص على جمع التقديم والتأخير

قال القاضي شرف الدين الحسين بن محمد المغربي في كتابه «البدر التمام في شرح بلوغ المرام»: إنَّ حديث ابن عباس لا يصح الاحتجاج به، لأنَّه غير معيَّن لجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر روايه مسلم و تعيين واحد منها تحكماً، فوجب العدول إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور وغيره و تخصيص المسافر بثبوت المخصص. (١)

يلاحظ عليه: أنَّ ابن عباس لم ينقل كيفية الجمع لوضوحها فإنَّ الجمع في الحضر كالجمع في السفر، فكما أنَّه يجوز في السفر بكلتا الصورتين جمع التقديم و جمع التأخير كما مرَّ التنصيص به فيما سبق. (٢) فكذلك في الحضر،

ص: ٥٥

١- . حكاة السيد محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمرير في كتابه سبل السلام: ٢/٤٣.

٢- . لاحظ الروايه ٣ و ٤ في فصل الجمع بين الصلاتين في السفر من الصنف الثاني.

و سكوت ابن عباس و عدم سؤال الرواه عن الكيفيه يعرب عن أنهم فهموا من كلامه عدم الخصوصيه لواحد من الصورتين و إلا كان عليهم السؤال ثانياً من أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع على نحو جمع التقديم أو جمع التأخير.

و يؤيد ذلك وحده التعليل فى كلام ابن عباس فى الموردين.

أخرج مسلم عن ابن عباس أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع بين الصلاه فى سفره سافرهما فى غزوه تبوك فجمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء، قال سعيد: فقلت لابن عباس: ما حملة على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. (١)

و يؤيد الإطلاق و عدم الفرق بين الصورتين هو عموم العله و هو عدم الإحراج على الأمة و رفع الحرج منه، فالإحراج فى الالتزام بالتفريق بين الصلاتين و رفعه يحصل ١.

ص: ٥٦

١- . شرح صحيح مسلم للنووى: ٥/٢٢٤، باب الجمع بين الصلاتين، ح ٥١.

بكل واحد من الصورتين، سواء أ كانت جمع تقديم أو جمع تفریق.

أضف إلى ذلك أنّ ابن عباس عمل بالحديث بصورة جمع التأخير، فقد مرّ أنّ ابن عباس خطب يوماً بعد العصر حتّى غربت الشمس و بدت النجوم و جعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، فجاء رجل من بنى تميم لا يفتر و لا ينثنى و يقول: الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أ تعلمنى بالسنة لا أم لك إلى آخر ما مرّ من الحديث.

و لعمر القارئ أنّ المخالف لما وقف أمام هذه الروايات الهائلة الداله على تجویز الجمع مقابل التفریق و رأى أنّ فقه الجمهور على الخلاف، عمد إلى التشكيك بها، و لذلك أتى بهذه الشبهه و هى أشبه بسؤال بنى إسرائيل موسى بن عمران عن سن البقره و لونها. (١) ٧.

ص: ٥٧

٣. كان الجمع بين الصلاتين جمعاً سورياً

إشاره

إنّ غير واحد ممّن تعرض لحلّ هذه الأحاديث التجأ إلى أنّ الجمع لم يكن جمعاً حقيقياً كما في الجمع في السفر، بل كان جمعاً سورياً، بمعنى أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أخر الظهر إلى حد بقي من وقتها مقدار أربع ركعات فصلّى الظهر و ياتمامها دخل وقت العصر و صلّى العصر فكان جمعاً بين الصلاتين مع أنّ كلّ واحده من الصلاتين أتى بها في وقتها. و هذا هو الظاهر في غير واحد من شراح الحديث، و إليك كلماتهم.

١. قال النووي: و منهم من تأوّل على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلاّها فيه فلما فرغ منها دخلت الثانيه فصلاّها فصارت صلاته صوره جمع.

ثمّ رده و قال: و هذا أيضاً ضعيف أو باطل، لأنّه مخالف للظاهر مخالفه لا تُحتمل، و فعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب، و استدلاله بالحديث لتصويب فعله

و تصديق أبي هريره له و عدم إنكاره، صريح في ردّ هذا التأويل. (١).

و كان على النووى أن يرد عليه بما ذكرناه، و هو أنّ الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع بين الصلاتين بغيه رفع الحرج عن الأُمَّه، و الجمع بالنحو المذكور أكثر حرجاً من التفريق.

قال ابن قدامه: إنّ الجمع رخصه، فلو كان على ما ذكروه لكان أشد ضيقاً و أعظم حرجاً من الإتيان بكلّ صلاه في وقتها، لأنّ الإتيان بكلّ صلاه في وقتها أوسع من مراعاة طرفى الوقتين بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلاّ قدر فعلها.

ثمّ لو كان الجمع هكذا، لجاز الجمع بين العصر و المغرب، و العشاء و الصبح و لا خلاف بين الأُمَّه في تحريم ذلك و العمل بالخبر على الوجه السابق إلى الفهم منه أولى ٥.

ص: ٥٩

١- . شرح صحيح مسلم: ٥/٢٢٥.

من هذا التكلّف. (١).

كما أنّ المقدسى فى الشرح الكبير (٢) ردّ على هذا التأويل بنفس ما ذكره ابن قدامه، و اللفظ فى كلا الكتائين واحد و لذلك اقتصرنا بلفظ ابن قدامه.

نعم أنّهما ردّا بما نقلناه عنهما على من فسّر جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر بالجمع الصورى، و لما كان ملاك الجمع فى كلا المقامين (المسافر و الحاضر) واحداً، و هو رفع الحرج و المشقه عن الأُمَّه، و كان الجمع الصورى مُخرجاً على نحو أشد، أثبتنا كلامهما فى المقام أيضاً.

و لأجل ما ذكرنا حمل الخطّابى الجمع فى الروايه على الجمع الحقيقى دون الصورى، فقال:

ظاهر اسم «الجمع» عرفاً لا يقع على من آخره.

ص: ٦٠

١- . المغنى: ١١٣/١١٤٢، ذكره فى نقد كلام من حمل الجمع بين الصلاتين فى السفر، و لما كان المناط واحداً نقلناه فى المقام.

٢- . الشرح الكبير فى ذيل المغنى: ٢/١١٥.

الظهر حتّى صلاها في آخر وقتها و عجل العصر فصلاها في أوّل وقتها، لأنّ هذا قد صلّى كلّ صلاه منهما في وقتها الخاصّ بها.
قال: و إنّما الجمع المعروف بينهما أن تكون الصلاتان معاً في وقت إحداهما، ألا- ترى أنّ الجمع بعرفه بينهما و مزدلفه كذلك. (١)

أدله الشوكاني على أنّ الجمع كان صورياً

ثمّ إنّ الشوكاني ممّن يؤيّد تفسير الجمع بالجمع الصوري، و أيّده بوجه ثلاثه:

الأوّل: ما أخرجه مالك في الموطأ و البخاري و أبو داود و النسائي عن ابن مسعود، قال: ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) صلّى صلاه لغير ميقاتها إلاّ صلاتين جمع بين المغرب و العشاء بالمزدلفه و صلّى الفجر يومئذ قبل ميقاتها.

ص: ٦١

١- . معالم السنن: ٢/٥٢، ح ١١٦٣، عون المعبود: ١/٤٦٨.

قال الشوكاني: نفى ابن مسعود مطلق الجمع و حصره في جمع المزدلفه، مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينه كما تقدم، و هو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينه جمع صوري، و لو كان جمعاً حقيقياً لتعارض رواياته و الجمع ما أمكن المسير إليه هو الواجب. (١)

يلاحظ عليه أولاً: أنه لا يحتج به، لأنه حصر الجمع في المزدلفه مع تضافر الروايات على أنه (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع في المزدلفه و عرفه، فالحديث متروك الظاهر لا يعرّج عليه، و لا يصح قرينه على المراد من الجمع في روايات المقام.

و ثانياً: إن ابن مسعود نفسه روى جمع الرسول (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الصلاتين في المدينه و قال:

جمع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء فقليل له في ذلك، فقال: صنعت ذلك لثلاثاً تخرج أمتي. (٢) .

ص: ٦٢

١- . نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار: ٣/٢١٧. و في المصدر «المصير» مكان «المسير».

٢- . لاحظ الروايه برقم ٣٠.

وقد عرفت أنّ الجمع الصورى أشدّ حرجاً من الجمع الحقيقى، فإنّ معرفه أواخر الأوقات و أوائلها على وجه الضبط كان مشكلاً فى الأعصار السابقه، فلا- محيص من تفسير الجمع بالجمع الحقيقى، و هذا دليل على أنّ روايه الحصر فى المزدلفه متروكه لا يحتجّ بها.

الثانى: ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال: خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فكان يؤخّر الظهر و يعجل العصر فيجمع بينهما، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء فيجمع بينهما، و هذا هو الجمع الصورى. (1)

يلاحظ عليه: أنّ الحديث و إن كان مشعراً بالجمع الصورى و لكنّه لا يؤخذ به، و ذلك لإجمال المراد منه، فإن أراد أنّ النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) فعل ذلك فى السفر، فقد تقدّم أنّ جمع الرسول بين الصلاتين فى السفر، كان جمعاً حقيقياً.

روى مسلم عن أنس بن مالك أنّه قال: كان رسول ٧.

ص: ٦٣

١- . نيل الأوطار: ٣/٢١٧.

اللّٰه (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما. (١)

و في روايه أُخرى عنه: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا عَجِل عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما، و يؤخر المغرب حتى يجمع بينها و بين العشاء حتى يغيب الشفق. (٢)

و إن أراد أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع بين الصلاتين بالجمع الصورى فى الحضر، فقد عرفت تضافر الروايات على الجمع الحقيقى، حيث إنّ حديث ابن عباس و غيره صريح فيه و قرينه على حمل سائر الروايات على الحقيقى فلا يمكن أن يطرح حديث حبر الأُمّة و عمله بحديث مجمل لابن عمر.

الثالث: ما أخرجه النسائي عن ابن عباس: صلّيت مع النبي الظهر و العصر جميعاً و المغرب و العشاء جميعاً، ٨.

ص: ٦٤

١- . شرح صحيح مسلم، ج ٥، باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر، برقم ٤٦ و ٤٨.

٢- . شرح صحيح مسلم، ج ٥، باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر، برقم ٤٦ و ٤٨.

«أخر الظهر و عجل العصر و آخر المغرب و عجل العشاء»، و هذا ابن عباس راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصورى. (١)

يلاحظ عليه: بأن التفسير أعنى قوله: آخر الظهر و عجل العصر و آخر المغرب و عجل العشاء ليس من ابن عباس، بل من جابر بن زيد، بقريته ما أخرجه الإمام أحمد عن جابر بن زيد أنه سمع ابن عباس يقول: صليت مع رسول الله ثمانياً جميعاً و سبعاً جميعاً، قلت له: يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر و عجل العصر و آخر المغرب و عجل العشاء قال: و أنا أظن ذلك. (٢)

و هذا دليل واضح على أن التفسير من أبى الشعثاء و أضرابه، و ما أولوه إلا لأنهم اعتادوا على التوقيت و التفريق بين الصلوات، فزعموا أن التوقيت فرض لا يُترك، و لَمَّا ١.

ص: ٦٥

١- . نيل الأوطار: ٣/٢١٦.

٢- . مسند أحمد: ١/٢٢١.

وقفوا على هذه الروايات الهائلة تحيروا في مفاد الروايه و اتخذ كل منهم مهرباً، و فسره أبو الشعثاء بالجمع الصورى.

٤. كان الجمع لعذر المطر

هذا هو التأويل الثالث الذى لجأ إليه من لم يجوز الجمع بين الصلاتين فى الحضر اختياراً.

قال النووى: منهم من تأوله على أنه جمع بعذر المطر، و هذا مشهور عن جماعه من الكبار المتقدمين، ثم رد عليه بأنه ضعيف بالروايه الأخرى من غير خوف و لا مطر. (١)

إنّ السبب لهذا النوع من التأويل هو تطبيق الروايه على فتوى الجمهور و إلا فالروايات صريحه فى أنّ هذا الجمع كان بلا عذر و لو استقرت نصوص الروايات التى نقلناها عن ابن عباس و غيره لوقفت على أنّ الجمع لم يكن

ص: ٦٦

١- . شرح صحيح مسلم للنووى: ٥/٢٢٥.

لعذر بل كان لأجل رفع الحرج عن الأمة.

ففى بعضها: فى غير خوف ولا سفر (لاحظ الروايه رقم ١، ٢، ١٥، ١٦، ١٨ و ٢٣).

وفى بعض آخر: فى غير خوف ولا مطر (لاحظ الروايه برقم ٣، ٤، ١١، ١٢ و ١٩).

وفى بعضها: فى غير سفر ولا مطر (لاحظ الروايه ٢٢).

وفى بعضها: من غير خوف ولا عله (لاحظ الروايه ٢٦).

وفى بعضها: من غير مرض ولا عله (لاحظ الروايه ٢٨).

أضف إلى ذلك التعليل الوارد فى الروايات الذى يرد هذا الاحتمال بوضوح، وإليك نصها:

فقد غُلِّل فى بعض الروايات بقوله: (أراد ان لا يُحرج أحداً من أُمَّته) (لاحظ الروايه برقم ٢ و ٣ و ١١ و ١٢ و ٢٣).

ص: ٦٧

و فى بعض آخر: لثلا يكون على أُمته حرج (لاحظ الروايه ١٩).

و فى بعض آخر: أراه للتوسعه على أُمته (لاحظ الروايه ٢٢).

و فى بعض آخر: لأن لا يحرج أُمته ان جمع رجل (لاحظ الروايه ٢٥).

و فى بعض آخر: لثلا تحرج أُمتى (لاحظ الروايه ٣٠).

فالناظر فى هذه الروايات يذعن بأن الجمع لم يكن لعذر المطر و السفر و الخوف و لا لعله أُخرى و أنّ الصادع بالحق جمع بين الصلاتين فى المدينه بلا- أى عذر بأمر من الله سبحانه ليتسع الأمر على أُمته و لثلا- يتوهم متوهم ان التوقيت فرض لا- يمكن التخلف عنه بل هو فضيله لا تنكر، و مع ذلك لكل واحد من آحاد الأُمه الجمع بين الصلاتين بلا توقيت.

ص: ٦٨

٥. كان الجمع للغييم في السماء

و منهم من تأوله على أنه كان غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم و بان أنّ وقت العصر دخل فصلهاها.

و هذا الاحتمال من الوهن بمكان و كفى في وهنه ما ذكره النووي حيث قال: إنّّه و إن كان فيه أدنى احتمال في الظهر و العصر و لكن لا احتمال فيه في المغرب و العشاء مع أنّ الجمع لم يكن مختصاً بالظهرين بل جمع بين المغرب و العشاء حتّى أنّ ابن عباس أخر المغرب إلى وقت العشاء. (١)

أضف إلى ذلك أنّه لو كان الجمع في هذه الحالة كان على الرواه التصريح بذلك أ فيحتمل أنّ حبر الأمة غفل عن القيد أو تذكر و لم ينقل و هكذا غيره نظراء أبي هريره و عبد الله بن عمر و عبد الله بن مسعود.

ص: ٦٩

١- . شرح صحيح مسلم: ٥/٢٢٥.

٤. كان الجمع لمرض

وقد أوله بعض من لا يروقه الجمع بين الصلاتين وقال بأن الروايه محموله على الجمع بعذر المرض أو نحوه، نقله النووى عن أحمد بن حنبل والقاضى حسين من الشافعيه و اختاره الخطابى و التولى و الرويانى من الشافعيه. و اختاره النووى وقال: و هو المختار فى تأويله لظاهر الحديث و لفعل ابن عباس و موافقه أبى هريره، ولأنّ المشقه فيه أشدّ من المطر. (١)

يلاحظ عليه: بأنّه أيضاً كسائر التأويلات فى الوهن و السقوط، و قد ورد فى بعض الروايات من غير خوف و لا عله، و فى البعض الآخر من غير مرض و لا عله.

و الذى يبطل ذلك هو أنّ ابن عباس جمع بين المغرب و العشاء و لم يكن هناك مرض و لا مريض، بل كان يخطب الناس و طال كلامه حتى مضى وقت الفضيله

ص: ٧٠

١- . شرح صحيح مسلم للنووى: ٥/٢٢٦.

للمغرب فصلّى المغرب مع العشاء فى وقت واحد.

على أنّه لو كان التأخير للمرض، فيجوز لخصوص المريض لا- لمن لم يكن مريضاً مع أنّ النبى جمع بين الصلاتين مع عامه أصحابه، و احتمال أنّ المرض عمّ الجميع بعيد غايه البعد.(١)

و بما ذكرنا صرّح الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال: لو كان جمعه (صلى الله عليه و آله و سلم) بين الصلاتين لعارض المرض لما صلّى معه إلاّ من به نحو ذلك العذر، و الظاهر أنّه صلّى بأصحابه، و قد صرّح بذلك ابن عباس فى روايته.(٢)

و هذا هو الخطابى يحكى فى معالمة عن ابن المنذر أنّه قال: و لا معنى لحمل الأمر فيه على عذر من الأعذار، لأنّ ابن عباس قد أخبر بالعله فيه و هو قوله: «أراد أن لا تخرج أمته» و حكى عن ابن سيرين أنّه كان لا يرى بأساً أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت حاجه أو شىء٤.

ص: ٧١

١- . لاحظ نيل الأوطار للشوكانى: ٣/٢١٦.

٢- . فتح البارى: ٢/٢٤.

ما لم يتَّخذه عادة. (١)

وقال المحقق لسنن الترمذى بعد نقل كلام الخطابى: وهذا هو الصحيح الذى يؤخذ من الحديث، و أمّا التأوّل بالمرض أو العذر أو غيره فإنه تكلف لا- دليل عليه، و فى الأخذ بهذا رفع كثير من الحرج عن أناس قد تضطّروهم أعمالهم أو ظروف قاهره إلى الجمع بين الصلاتين و يتأثّمون من ذلك و يتحرّجون و فى هذا ترفيه لهم و إعانه على الطاعه ما لم يتَّخذه عادة كما قال ابن سيرين. (٢)

و ما ذكره هو الحقّ و لكنّه تضيق أيضاً لما وسّعه النبى (صلى الله عليه و آله و سلم)، فحصر الجمع بمن له حاجه مع أنّ النبى يأذن من الله و سّع على وجه الإطلاق سواء أ كانت هناك عله أو لا.

نعم لا شكّ أنّ التوقيت أفضل و من أتى بكلّ صلاه فى وقتها (وقت الفضيله) أفضل من إتيانها فير.

ص: ٧٢

١- . معالم السنن: ١/٢٦٥.

٢- . سنن الترمذى: ١/٣٥٨، قسم التعليقه بقلم أحمد محمد شاكر.

الوقت المشترك، و مع ذلك فمجال الإتيان في الشريعة أوسع.

٧. كان الجمع لأحد الأعداء المبهمة

لما كان تعيين العذر المسوّغ للجمع، أمراً مشكلاً سلك بعضهم مسلك الإبهام و الإجمال و أنّ الجمع كان لأحد الأعداء المسوّغ، من دون تعيين.

و ممّن عزّج على هذا الاحتمال مفتى السعوديه السابق عبد العزيز بن باز في تعليقه مختصره له على «فتح الباري بشرح صحيح البخارى» فهو لما ضَعَف مختار ابن حجر في تفسير الجمع (الجمع الصورى) بقوله هذا الجمع ضعيف، قال:

الصواب حمل الحديث المذكور على أنه (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع بين الصلوات المذكوره لمشقّه عارضه ذلك اليوم من مرض غالب أو برد شديد أو وحل و نحو ذلك، و يدلّ على ذلك قول ابن عباس، لما سئل عن علّه هذا الجمع، قال: لئلاّ

ص: ٧٣

يخرج أمته ثم استحسن هذا الجمع و قال: و هو جواب عظيم سديد شاف. (١)

يلاحظ عليه: أنّ هذا الجمع كالجمع الذى ضعّفه فى الضعف و الوهن سواء، و ذلك لأنّه يخالف روايه ابن عباس و عمله، فإنّه جمع بين الصلاتين فى البصره من دون أن يكون هناك مرض غالب أو برد شديد أو وحل.

أضف إلى ذلك إطلاق التعليل، أعنى: رفع الحرج عن الأئمه، فإنّ الحرج لا يختصّ بصور الأعذار، بل يعمّ إلزام الناس بالتفريق بين الصلوات على وجه الإيجاب عبر الحياه.

إنّ لابن الصديق فى تأليفه المنيف المسمّى ب «إزاله الحظر عمّن جمع بين الصلاتين فى الحضر» هنا كلاماً لا بأس بإيراده هنا:ز.

ص: ٧٤

١- . فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ٢/٢٤، بتعليق عبد العزيز بن باز.

قال: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صرح بأنه فعل ذلك ليرفع الحرج عن أمته و بين لهم جواز الجمع إذا احتاجوا إليه. فحمله على المطر بعد هذا التصريح من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و الصحابه الذين رووه، تعسف ظاهر، بل تكذيب للرواه و معارضه لله و الرسول، لأنه لو فعل ذلك للمطر لما صرح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بخلافه، و لما عدل الرواه عن التعليل به، إلى التعليل بنفى الحرج، كما رووا عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه كان يأمر المنادى أن ينادى فى الليله المطيره: «ألا- صلّوا فى الرحال» و لم يذكروا ذلك فى الجمع فكيف و قد صرحوا بنفى المطر؟! و أضاف أيضاً و قال: إن ابن عباس الراوى لهذا الحديث آخر الصلاه و جمع لأجل انشغاله بالخطبه، ثم احتج بجمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و لا يجوز أن يحتج بجمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للمطر و هو عذر بين ظاهر على الجمع لمجرد الخطبه أو الدرس الذى فى إمكانه أن يقطعه للصلاه ثم يعود إليه أو ينتهى منه عند وقت الصلاه و لا يلحقه فيه ضرر و لا

مشقه كما يلحق الإنسان في الخروج في حالة المطر و الوحل. (١)

حصيله الكلام: أنّ هذا التشريع من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر من الله سبحانه أضيف للشريعة مرونة قابله للتطبيق على مَرَّ العصور و على كافة أصعده الحياه المتطورة مهما تطورت.

فمن ألقى نظره فاحصه على الحياه المتطورة في الغرب الصناعي يقف على أنّ التفريق بين الصلاتين خصوصاً الظهر و العصر أمر شاق على المسلمين خاصة العمال و الموظفين بنحو ينتهي الأمر، إمّا إلى تحمل المشقه الكبيره، أو ترك الصلاه من رأس، و ربما ينجر الأمر إلى الإعراض عن الفريضه.

إنّ لفقهاء السنّه الواعين أن يأخذوا بنظر الاعتبار السماحه التي نادى بها الإسلام، في اجتهاداتهم، و السعه .

ص: ٧٦

١- . إزاله الحظر عمّن جمع بين الصلاتين في الحضر: ١١٦ ١٢٠.

التي جاءت بها الأخبار في حساباتهم، و أن يعلنوا للملا بصراحه انّ الجمع بين الظهرين و العشاءين أمر مسموح به موافق للشريعة و إن كان التوقيت أفضل، فمن فرق فله فضل التوقيت، و من جمع فقد أدى الفريضة.

ص: ٧٧

ثم إن من لم يجوّز الجمع بين الصلاتين، اعترض على الاحتجاج بروايه ابن عباس وغيره بوجوه نذكرها مع تحليلها.

الأول: الجمع و حديث «حنش»

أخبار الجمع يعارضها ما أخرجه الترمذى عن حنش، عن عكرمه، عن ابن عباس، عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) قال: من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر. (١)

أقول: كفى فى ضعفه أنّ فى سنده حَنَشٌ، و هو لقب حسين بن قيس الرحبى الواسطى و هو ضعيف للغاية.

قال أحمد: متروك، و قال البخارى: أحاديثه منكره

ص: ٧٨

و لا يكتب حديثه.

و قال أبو زرعه و ابن معين: ضعيف، و قال النسائي: ليس بثقه.

و قال مره: متروك. و قال السعدى: أحاديثه منكره جداً، و قال الدارقطنى: متروك و عدّ الذهبى من مناكيره هذا الحديث. (١)

و قال العقيلي فى حديثه: «من جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من الكبائر» لا يُتابع عليه و لا يعرف إلا به، و لا أصل له، و قد صحّ عن ابن عباس أنّ النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) جمع بين الظهر و العصر. (٢)

أضف إلى ذلك أنّ فى سنده أيضاً عكرمه، و هو ضعيف لا يحتج بحديثه. ٨.

ص: ٧٩

١- . ميزان الاعتدال: ١/٥٤٦، الترجمه رقم ٢٠٤٣.

٢- . تهذيب التهذيب: ١/٥٣٨.

الثانى: الجمع و حديث ليله التعريس

و ربّما تتوهّم المعارضه بين ما دلّ على جواز الجمع بين الصلاتين جمعاً حقيقياً و ما رواه مسلم من حديث ليله التعريس نقله الآلوسى فى تفسيره عن ابن الهمام بقوله: قال ابن الهمام: إنّ حديث ابن عباس معارض بما فى مسلم فى حديث ليله التعريس أنّه (صلى الله عليه و آله و سلم) قال: ليس فى النوم تفريط و إنّما التفريط فى اليقظه أن يؤخّر الصلاه حتّى يدخل وقت صلاه أُخرى».

قال الآلوسى بعد نقل كلام ابن الهمام: و للبحث فى ذلك مجالٌ (١).

و فى الاستدلال كما ذكره الآلوسى مجال للبحث بل للردّ.

أولاً: إنّ حديث التعريس لا يشمل جمع التقديم،

ص: ٨٠

١- . روح المعانى: ١٥/١٣٤ فى تفسير آيه (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ).

بل يختصّ بجمع التأخير حيث قال: «يؤخر الصلاة حتّى يدخل وقت صلاه أخرى».

ثانياً: إنّ فعل ابن عباس (رضى الله عنه) حاك عن أنّ جمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الصلاتين كان جمع تأخير على ما رواه مسلم كما مرّ، وفيه: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتّى غربت الشمس و بدت النجوم و جعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بنى تميم لا يفتر و لا ينثنى: الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمنى بالسنة لا أم لك، ثمّ قال: رأيت رسول الله جمع الظهر و العصر و المغرب و العشاء، فقال عبد الله بن شقيق: فحاك فى صدرى من ذلك شىء فأتيت أبا هريره، فسألته فصدّق مقالته». (1)

فأى الحديثين أولى بالأخذ؟ و الحديث محمول على تأخير صلاه العشاء حتّى ٦.

ص: ٨١

١- . لاحظ الروايه برقم ٦.

يدخل وقت صلاة الفجر و يؤيده ورود الروايه فى ليله التعريس التى ينشغل فيها الإنسان بأمر حتى يدخل وقت صلاة الفجر.

الثالث: حديث حبيب بن أبى ثابت لا يحتج به

إن الروايه الثالثه التى أخرجها مسلم، ورد فى سندها حبيب بن أبى ثابت قال فى حقّه الخطابى فى معالم السنن: هذا حديث لا يقول به أكثر الفقهاء، و اسناده جيد إلا ما تكلموا من أمر حبيب. (1)

يلاحظ عليه: بأن ما ذكره من أن الحديث لا يقول به أكثر الفقهاء حق، و لكن يقول به كثير من الفقهاء و من يؤخذ عنه الفتوى و قد مرّت أسماؤهم، و أمّا عدم أخذ الأكثر به فقد عرفت أن الوجه فى عدم الأخذ إمّا لكون التفريق موافقاً للاحتياط أو كونه مخالفاً لما استمرّ

ص: ٨٢

١- . معالم السنن: ٢/٥٥، رقم ١١٦٧.

عليه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما الاحتياط فقد مرَّ أنَّ الإفتاء بلزوم التفريق في ظروفنا هذه على خلاف الاحتياط، لأنَّه ربما ينتهي الأمر بسببه إلى ترك الصلاة رأساً.

وأما فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد عرفت أنَّه جمع أيضاً، ليفهم الأُمَّه على أنَّ استمراره على التفريق سنَّه مؤكَّده و ليست بفرض.

وأما ما ذكر من أنَّهم تكلموا في حبيب بن أبي ثابت، فهو يخالف ما ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال»، حيث قال: احتجَّ به كلُّ من أفراد الصحاح بلا تردّد وقال: وثقه يحيى بن معين وجماعه. (1)

على أنَّ الرواية في أحد الصحيحين اللذين اتَّفقا الجمهور على صحَّه أحاديثهما والعمل بما ورد فيهما.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

ص: ٨٣

١- . ميزان الاعتدال: ١/٤٥١ برقم ١٦٩٠.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

